

العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر

وأثره في الذهمة الحديثة المعاصرة

د. عبد السميم الأنبياء

أستاذ الحديث النبوي وعلوم المساعد

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة

ومن خلال اهتمامه بتوثيق النص النبوى، وتطبيق منهج المحدثين في التمييز بين الصحيح والضعيف وقد ظهر ذلك في أعمال كثير من علماء الحديث المعاصرين. كما ظهر في أقسام الدراسات الحديثية العليا في الجامعات.

وأما اهتمامه بكتب علوم الحديث فقد ظهر في إقبال الدارسين على تحقيق كتب علوم الحديث.

وأما اهتمامه بتقريب كتب الحديث النبوى بين يدي الأمة بطباعة متقدمة، وإخراج علمي فقد ظهر في أعمال العلماء الذين تقدمت الإشارة إليهم وفي إقبال المؤسسات العلمية الفردية والرسمية، ودور النشر على إخراج كتب الحديث بصورة متقدمة في كثير من الأحيان مع الحكم على الأحاديث صحة وضفافاً.

وسيكفل البحث بيان كل ذلك، والدليل عليه.

إن إبراز منهج المحدثين في توثيق النص النبوى علمياً وعملياً — والذي كان الشيخ أحد رواده — كان له أثر كبير في عودة المسلمين إلى العناية بالسنة النبوية ، والاستفادة منها في حياتهم المعاصرة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله، والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن رلاه، وبعد:

فإن هذا البحث، يتناول بالدرس والتحليل أثر الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر في النهضة الحديثية المعاصرة ودراسة بعض آرائه في علوم الحديث التي كانت، وما زالت محل اهتمام وبحث ومناقشة .

فقد عاش رحمه الله تعالى في القرن الرابع عشر الهجري ١٣٠٩ - ١٣٧٧ هـ / ١٨٩٢ - ١٩٥٨ م ، وكان متقدماً للعلوم الشرعية والعربية مما أهلته أن يكون عضواً في المحكمة الشرعية العليا في القاهرة.

وقد توجه لدراسة الحديث النبوى وعلومه في وقت مبكر من حياته، إذ إنه تلقى هذا العلم من كبار محدثي عصره إجازة وسماعاً ، دراسة ورواية .

وكان غيوراً على دينه، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت له جهود مشكورة في النهضة الحديثية المعاصرة، تحلى بذلك في مواجهة التحديات التي كانت تحيط بها .

إن الوقت قد حان للعودة مرة ثانية للعناية بالسنة النبوية ، والاستفادة من خبرات العلماء المختصين في شق ١ لعلوم الشرعية والإنسانية والطبيعية شرعاً وتحليلاً ليتم تقديم السنة النبوية بين يدي الأمة بلغة معاصرة ، والاستفادة منها في شتى المجالات : التشريعية ، والثقافية ، والاجتماعية وغير ذلك .

والمسؤولية على عاتق أساتذة الحديث والشريعة في الجامعات وكليات الشريعة للنهوض بهذا الواجب . أما خطقي في البحث فقد اشتغلت على مقدمة ، ومبخثين :

المبحث الأول: حياة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمة الله تعالى ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول: ملامح عصره .

المطلب الثاني: نشأته وتكوينه العلمي، ووظائفه.

المطلب الثالث: أهم شيوخه .

المطلب الرابع: مكانته بين العلماء .

المطلب الخامس: أعماله العلمية .

المبحث الثاني: أثره في النهضة الحديثة المعاصرة، وفيه تمهيد وثلاثة مطالب، وهي :

المطلب الأول : أهم التحديات التي واجهت السنة النبوية في القرن الرابع عشر الهجري .

المطلب الثاني: جهد الشيخ أحمد شاكر في الدفاع عن السنة النبوية ، وأثر ذلك في النهضة الحديثة المعاصرة .

المطلب الثالث: بعض آرائه في علوم الحديث : مراتب الجرح والتعديل أنفوجيا ومن الله سبحانه أستمد العون، فما كان من صواب فمن الله تعالى، وأحمد الله عليه . وما كان من خطأ فمن نفسي وأستغفر الله منه، وصلى الله على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه وسلم .

المبحث الأول

حياة الشيخ محمد شاكر -
رحمه الله تعالى -

وفي خمسة مطالب ، وهي :

المطلب الأول: ملامح عصره .

المطلب الثاني: نشأته وتكوينه العلمي، ووظائفه .

المطلب الثالث: أهم شيوخه .

المطلب الرابع: مكانته بين العلماء .

المطلب الخامس: أعماله العلمية .

المطلب الأول:

ملامح عصره:

عاش الشيخ أحد محمد شاكر في القرن الرابع عشر الهجري، الموافق للقرن العشرين الميلادي حيث ولد سنة (١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م)، وتوفي سنة (١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م) .

وأمه الأهماء الصادمة التي بروزت في مطلع القرن ،
١- قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) م .

وقد تم تقسيم العالم الإسلامي بين انكلترة وحلفائها ، فاستولت انكلترة على فلسطين والأردن والعراق بالإضافة إلى مصر التي كانت قد احتلتها في سنة (١٨٨٢) م ، واستولت فرنسا على سوريا ولبنان .

٢- سقوط الخلافة العثمانية سنة (١٩٢٤) م .

٣- انتهاء دولة روسية القيصرية، وقيام الثورة الشيوعية (١٩١٧) م .

وقد أدت هذه الأحداث إلى إحكام الغرب سيطرته على البلاد الإسلامية ، وكان نتيجة ذلك ظهور مشكلات كثيرة في المجتمع الإسلامي ، وظهور دعوات

هدامة في مجال الثقافة والتعليم ، منها على سبيل المثال :

١— إحلال القوانين الوضعية محل

القوانين الإسلامية .

٢— الدعوة إلى أن الشعر الجاهلي

منحول للطعن في إعجاز القرآن الكريم .

٣— الدعوة إلى العافية بدلًا من

اللغة العربية الفصحى .^١

٤— الدعوة إلى إنكار السنة النبوية

، وعدم الاختجاج بها ، وتحكيم العقل في

قبول الحديث ورفضه بعيداً عن منهج

المحدثين .

وقد تصدى الشيخ رحمه الله هذه الدعوات ، وقاومها بقلمه أشد المقاومة من خلال كتبه ومقالاته ، إلا أن الميدان الذي برع فيه هو دفاعه عن السنة النبوية ، وغيره عليها ، بل إن المجهود الذي بذلها في سبيل ذلك أهلته بحق أن يتبوأ مكانة

عالية بين علماء الحديث في عصره ، مما يستدعي التنوية بأثره في النهضة الحديثة المعاصرة وعلومها في القرن الرابع عشر الهجري .

^١ ينظر في تفصيل ذلك كتاب: "الشيخ على الحفيف الفقيه المجدد" للكتور محمد عثمان شير

المطلب الثالث:

أهم شيوخه:

تلقي الشيخ أحد محمد شاكر العلم على عدد كبير من علماء عصره ، وسنذكر هنا أهم شيوخه لاسميا في الحديث النبوي وعلومه ، وهم :

- ١— والده العلامة الشيخ محمد شاكر .

كان من أعلام العصر ، ومن زعماء الإصلاح في الأزهر الشريف وكان وكيلاً له ، توفي سنة ١٩٣٩ م. وهو أعظم شيوخه أثراً في حياته ، فقد قرأ له ولإخوانه : التفسير مرتين ، مرة في تفسير البغوي ، وأخرى في تفسير النسفي ، وقرأ لهم صحيح مسلم ، وسنن الترمذى والشمايل ، وبعض صحيح البخارى ، كما قرأ لهم كتاباً في الأصول والمنطق والفقه الحنفى .

وكان لوالده أعظم الأثر في توجيهه إلى دراسة علم الحديث النبوي .

^١ انظر مقالة الأستاذ محمود شاكر "أحمد محمد شاكر" ومقدمة تحقيق جامع الترمذى للشيخ أحمد شاكر ٩٢١ لـ "لما بعدها والأعلام" للزركلى ١٥٦/٦ ، ومقالات الدكتور الطاجي ٦٠٣/٢

التي اشتغل بدراستها منذ نشأتها إلى أن لقي ربه .

— توفي سنة ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م^(١)

— ولد الشيخ أحد شاكر سنه ١٣٠٩ هـ ١٨٩٢ م في القاهرة .

— في سنة ١٩٠٠ م ألقى والده بكلية غوردون في السودان .

— في سنة ١٩٠٤ م ألقى والده بمصر

بعهد الاسكندرية الذي كان يديره ويشرف عليه .

— كان في مقبل شبابه محبًا للأدب

والشعر .

— في سنة ١٩٠٩ م انصرف إلى

دراسة علم الحديث بجامعة لا تعرف الكلل

— حاز على شهادة العالمية من الأزهر في سنة ١٩١٧ م

— عين موظفاً قضائياً ثم قاضياً

حق أحيل إلى المعاش في سنة ١٩٥١ م

وكان عضواً بالمحكمة الشرعية العليا ، قال الأستاذ محمود محمد شاكر: "ولد

تولى القضاء في مصر أكثر من ثلاثين سنة فكانت له أحكام مشهورة في القضاء

الشرعى ، قضى فيها باجتهاده ، غير

مقلد ولا متبع ، وكان اجتهاده في

الأحكام مبنياً على سعة معرفته بالسنة

لرجب بن عبد المقصود ٢٥-١٣٣٥

المطلب الثاني

نشأته وتكوينه العلمي:

وظائفه:

— ولد الشيخ أحد شاكر سنه ١٣٠٩ هـ ١٨٩٢ م في القاهرة .

— في سنة ١٩٠٠ م ألقى والده بكلية غوردون في السودان .

— في سنة ١٩٠٤ م ألقى والده بمصر

بعهد الاسكندرية الذي كان يديره ويشرف عليه .

— كان في مقبل شبابه محبًا للأدب

والشعر .

— في سنة ١٩٠٩ م انصرف إلى

دراسة علم الحديث بجامعة لا تعرف الكلل

— حاز على شهادة العالمية من

الأزهر في سنة ١٩١٧ م

— عين موظفاً قضائياً ثم قاضياً

حق أحيل إلى المعاش في سنة ١٩٥١ م

وكان عضواً بالمحكمة الشرعية العليا ، قال الأستاذ محمود محمد شاكر: "ولد

تولى القضاء في مصر أكثر من ثلاثين سنة فكانت له أحكام مشهورة في القضاء

الشرعى ، قضى فيها باجتهاده ، غير

مقلد ولا متبع ، وكان اجتهاده في

الأحكام مبنياً على سعة معرفته بالسنة

لرجب بن عبد المقصود ٢٥-١٣٣٥

٦٠٣/٢

الذوب في نشر علوم السنة وتحقيقها،
يبد أن المنية احترمت هذا الشيخ الجليل
تاركاً وراءه الكثير من الآثار العلمية
التي تحتاج إلى جهود الأفذاذ أمثاله..^١

٦— وقال الأستاذ محمد الأرنؤوط
... علامة ، أديب ، فقيه ، محدث ،
محقق كبير ، أحد أبرز علماء الحديث
النبي في القرن الرابع عشر الهجري لا
في مصر وحدها، بل في مجموع أقطار
العالم الإسلامي ، وأحد رجالات النهضة
العلمية الحديثة في مصر في العصر الحديث
وقال : وقال: سأله عنه والدي
المحدث الشيخ عبد القادر الأرنؤوط فقال
: لم تعرف مصر المعاصرة عالماً للحديث
في مستوى "٢"

المطلب الخامس:

أعماله العلمية:

اشغل الشيخ أحد محمد شاكر بشـر
نصوص التراث الإسلامي بدراسة كثيرة
وتعليقات قيمة، وإلى جانب ذلك ألف
بعض الكتب المفيدة، وكان في دراسة
وتعليقاته على النصوص يدافع عن أحكام
الإسلام، وآدابه دفاعاً تفرد به، ونظر
بالحق الذي يراه غير متدين ولا متلجلج.
وهذه الكتب هي:^٣

١) في الحديث والمسلم:

١. " صحيح ابن حبان".
٢. " سنن الترمذى". أصدرها
جزأين فقط.^٤
٣. " مسند الإمام أحمد". صدر منها
خمسة عشر جزءاً.^٥

^٣ مصادر هذا المسرد: مقدمة صحيح ابن حبان
للشيخ شعيب الأرنؤوط ص ٦٢ ، والأعلام
للزركلي، و مجلة معهد المخطوطات العربية /٤/
٣٥٦-٣٥٤، ومقالات الدكتور الضامي
٦٧/١

^٤ أصدر الجزء الأول منه سنة ١٣٧١هـ -
١٩٥٢م.

^٥ نشر في القاهرة سنة ١٩٣٧م بمكتبة مصطفى
البابي الحلبي.

^٦ نشر في دار المعارف بالقاهرة بين عامي
١٩٥٧-١٩٤٦

- ٢) في التفسير والتجويد:
١٠. " تفسير الطبرى " حققه وعلق
حواشيه أخيه السيد محمود محمد شاكر ،
بينما راجعه وخرج أحديشه
الأستاذ أحمد محمد شاكر.^٦
 ١١. " عمدة التفسير عن الحافظ
ابن كثير " وهو اختصار لتفسير ابن كثير ،
صدر منه أربعة أجزاء ،^٨ ثم ظهر كاماً.
 ١٢. " تفسير الجلالين " بالاشتراك
مع الأستاذ علي محمد شاكر.^٩
 ١٣. " منجد المقرئين ومرشد
الطالين " لابن الجزرى .^{١٠}
- ٣) في الفقه وأصوله:
١٤. " الخلى " لابن حزم الظاهري
حق منه الأجزاء الستة الأولى .^{١١}
 ١٥. " إحکام الأحكام " شرح
عمدة الأحكام لابن دقیق العید ، حققه
مع محمد حامد الفقی .^{١٢}

^٧ صدر منه أربعة عشر جزءاً في دار
المعارف ١٩٥٦م - ١٩٥٨م.

^٨ دار المعارف سنة ١٩٥٦م - ١٩٥٧م.

^٩ نشرته دار المعارف بدون تاريخ ظهر سنة
١٩٥٤م.

^{١٠} ظهر عن دار المعارف بالقاهرة.

^{١١} نشر في المطبعة المنيرية سنة ١٩٢٩م.

^١ طبعه مطبعة أنصار السنة الخمديّة ١٩٤٨م.

^٢ نشرته مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة
سنة ١٩٥١م.

^٣ نشرته دار المعارف بالقاهرة بدون تاريخ ، ظهر
سنة ١٩٥٤م.

^٤ طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة
١٢٥٣هـ.

^٥ نشرته دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٦م.

^٦ نشرته دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٦م.

^١ من مقالة بعنوان : " شرح مشكل الآثار " كلمة
في الحق والكتاب ، المنشورة في مجلة الزهراء

الأردنية ، المجلد: ٢ ، العدد: ٧ ، سنة ١٩٩٥م

^٢ أعلامتراث في العصر الحديث ص ٩٥

١٦. "كلمة الفصل في قتل مدمي الحمر" له، في ٩٦ صفحة.^(٢)
١٧. "نظام الطلاق في الإسلام" له.^(٣)
١٨. "الخراج ليعي بن آدم القرشي (ت ٢٠٣)، وقد حقق كل كلمة منه، وكتب عليه حواشى نفيسة مختصرة، وألحق به فهارس متقنة دقيقة.^(٤)
١٩. "أوائل الشهور العربية هل يجوز شرعاً إثابتها بالحساب الفلكي" له.^(٥)
٢٠. "الكتاب والسنّة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر".
٢١. "الأصول الثلاثة وأدلتها" يليها شروط الصلاة وواجباتها وأركانها، ثم القواعد الأربع، محمد بن عبد الوهاب، مراجعة وتصحيح.^(٦)

٢٢. "فوبي في إبطال وقف المجن والإثم" محمد بن عبد الوهاب.^(٧)
٢٣. "أبحاث في أحكام فقه وقضاء وقانون" له.^(٨)
٢٤. "السمع والطاعة" موضوع عنوانه.
٢٥. "الرسالة في أصول الفقه للشافعي".^(٩)
٢٦. "جامع العلم للشافعي".^(١٠)
٢٧. "قواعد الأصول ومعاند الفصول" مختصر تحقيق الأصل في علمي الأصول والجدل لعبد المؤمن بن عبد الحق.^(١١)
- ٤) في الأدب واللغة:
٢٨. "باب الأدب" لأسماء بن منقد.^(١٢)
٢٩. "الكامل في الأدب" للمبرد، حق منه الثاني والثالث.^(١٣)

- ^٧ نشرته دار المعارف في القاهرة سنة ١٩٥٣.
- ^٨ طبع في دار المعارف سنة ١٩٤١
- ^٩ طبع مكتبة مصطفى الباجي الحلبي في القاهرة سنة ١٩٤٠
- ^{١٠} طبع بمكتبة الباجي الحلبي سنة ١٩٤٠
- ^{١١} طبع دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٥
- ^{١٢} نشرته مكتبة سركيس في القاهرة سنة ١٩٣٥
- ^{١٣} طبع مكتبة الباجي الحلبي في القاهرة سنة ١٩٣٧

- ٥) في التوحيد:
٣٦. "شرح العقيدة الطحاوية" لابن أبي العز الحنفي.^(١)
٣٧. "التوحيد الذي هو حق الله على العبيد" محمد بن عبد الوهاب.^(٢)
- ٦) في الترجمة:
٣٨. "ترجمة الإمام أحمد بن حنبل للذهبي".^(٣)
٣٩. "ترجمة الإمام الترمذى".^(٤)
- ٧) المقالات:
٤٠. "كلمة الحق" وهو كتاب في (٣١٦) صفحة، ضم (٢٣) مقالة، قدم له الأستاذ عبد السلام هارون.^(٥)
- وهذه المقالات دفاع عن الشريعة، وأبحاث نفيسة في العقيدة، والحديث، والفقه، والتاريخ، واللغة.
- هذا ما تركه أ Ahmad Shaker من عيون الصوص التي حققها أو ألفها. والناظر فيها ، الدارس لها يجد جلاء ووضوح في النهضة الحديثة المعاصرة ، فقد ترك علما
-
- ^١ طبع عيسى الحلبي سنة ١٩٤٦ م - وسنة ١٩٥٠
- ^٢ نشر دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٢ م.
- ^٣ نشر دار المعارف سنة ١٩٥٥ م.
- ^٤ نشر دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٩ م.
- ^٥ نشر دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٢ م.
- ^٦ نشر دار المعارف سنة ١٩٤٥ م.

- ^٧ نشر دار المعارف في القاهرة سنة ١٩٥٤ م.
- ^٨ نشر دار المعارف سنة ١٩٥٥ م.
- ^٩ نشر دار المعارف ١٩٤٩ م.
- ^{١٠} نشرت في مقدمة تحقيقه بجامع الترمذى.
- ^{١١} صدر عن مكتبة السنة سنة ١٤٠٧ هـ.

ينتفع به ، وفتح الباب أمام الراغبين في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الغيورين عليه ، الحريصين على نشره وتعليميه ..

وربما كان مناسباً في هذا السياق الإشارة إلى ظاهرة العشر التي ظهرت في أعمال الشيخ أحمد شاكر حيث تصدى لنشر موسوعات حديثية ضخمة ، ولكن جهوده تبدلت بسبب عدم التركيز ، فهذا تفسير الطبرى ، ومسند أحمد ، وصحىح ابن حبان ، وسنن الترمذى ، وغيرها من المصنفات الضخامة قد تركها غير مكتملة ولو قدر لها الالكمال لكان له شأن آخر ، ولصعب تقديم أحد من المعاصرين عليه .^(١)

ويبدو لي أن عمله بالقضاء الشرعي وانصرافه له ، حال بينه وبين إكمال ما بدأ به من أعمال ضخمة ، كما كان سبباً في ابعاده عن التدريس الذي حرمه من تكوين تلامذة يعينونه فيما هو آخر بسبيله ، لكن عدم إكمال هذه الكتب لا ينزله عن مرتبة الريادة ، لأن أعماله الحقيقة المتقدمة هي التي أنارت الطريق للسالكين ،

^(١) انظر : الحديث شعيب الأرناؤوط : جوانب من سيرته وجهوده في تحقيقتراث للدكتور ابراهيم الكولحي ص ٤٧.

تمهيد :

عاش الشيخ أحمد شاكر في بداية القرن الرابع عشر الهجري ، ذلك القرن الذي شهد الاحتلال عدد من الدول العربية من قبل البرطانيين والفرنسيين وقد تقدم بيان ذلك عند الحديث عن ملامح عصره .

وقد رافق ذلك الاحتلال ظهور عدد من المشكلات الثقافية والعلمية في المجتمع الإسلامي ، منها ما يتعلق بالحديث النبوى الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع عند المسلمين ، وقد شكلت تحديات لا بد من الحديث عنها ، ثم بيار جهود الشيخ أحمد شاكر في مواجهتها .

المبحث الثاني

أثره في النهضة الحديثية

المعاصرة

ويحمل على تمسيه، وثلاثة

مطالبه، وهي:

المطلب الأول: أهم التحديات التي واجهت السنة النبوية في القرن الرابع عشر الهجري .

المطلب الثاني: جهد الشيخ أحمد شاكر في الدفاع عن السنة المطهرة ، وأثر ذلك في النهضة الحديثية

المعاصرة .

أولاً: جهده العلمي .

ثانياً: جهده العملي .

المطلب الثالث: بعض آرائه في علوم الحديث : مراتب الجرح والتعديل أنوذجاً .

وفتح الأبواب أمام الراغبين في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على نحو الذي سار عليه .

المطلب الأول:

أهو التحديات التي واجهته الصفة النبوية

في القرن الرابع عشر الميلادي.

من خلال تبعي لتاريخ تلك المرحلة رأيت أن التحديات التي واجهت الحديث النبوي الشريف وعلومه تنحصر في خمسة تحديات وهي:

أولاً: شيوخ ظاهرة إنكار السنة النبوية والتشكيك بها، والدعوى إلى عدم الاحتجاج بها.

ثانياً: تحكيم العقل في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، بعيداً عن القواعد العلمية في التصحيح والتضييف التي وضعها علماء الحديث، وقد أشار الشيخ

أحمد شاكر رحمه الله إلى ذلك عندما قال: "ولكن نبغ في عصرنا هذا بعض التوابغ من اصطناعهم أوروبا، وادخرتهم لنفسها من المسلمين، فتبعوا شيوخهم من المستشرقين - وهم طلائع المبشرين -

وزعموا كزعمهم: أن كل الأحاديث لا صحة لها ولا أصل، وأئمها لا يجوز الاحتجاج بها في الدين.

وبعضهم يتحطى القواعد الدقيقة الصحيحة، ثم يذهب بثبت الأحاديث وينفيها بما يبدو لعقله وهواء من غير قاعدة معينة، ولا حجة ولا بينة، وهؤلاء

لا ينفع فيهم دواء، إلا أن يتعلموا العلم ويتأدبوا بأدبه، ثم الله يهدي من يشاء".^١

ثالثاً: انبهار عدد من الدارسين بالمستشرقين لا سيما فيما أتقنوه من صناعة تصحيح الكتب بالاعتماد على الأصول المخطوطة التي يطبع عنها مهما اختلفت ويدركون ما فيها من خطأ

وصواب، ومع ما امتازت طباعتهم بوصف الأصول التي يطبعون عنها وصفاً جيداً يظهر القارئ على مبلغ الثقة بها أو الشك في صحتها. يقول الشيخ:

"وهذا — أي ما ذكرناه آنفاً —

ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديماً، فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين منا المحدثين ، ولما مقدمة من قلدهم، وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكي باشا رحمه الله، ثم من سار سيرته ، واحتذى حذوه.

ثم أضاف قائلاً:

غير الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، وكان لربنا ضعافاً والضعف مفرى أبداً بتقليل القوي وتجيده فرأوا من أعمال الأجانب

ما هر أبصارهم ، فقلدوهم في كل شيء ، وعظموهم في كل شيء... وظروا أن هذه خطة اخترعواها ، وصناعة ابتكروها ، لا على مثال سبق ، ليس لهم فيها من سلف ، ووقع في وهمهم أن ليس أحد من المسلمين بمستطاع أن يأني مثل ما أتوا ..

ثم قال : لم يكن هؤلاء الأجانب متذكرى قواعد التصحيح ، وإنما سبّهم إليها علماء الإسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فضولاً نفيسة نذكر بعضها ..^٢

رابعاً: اغترار كثير من الدارسين بصناعة المستشرقين للفهارس :

وقد أشار الشيخ أحمد شاكر إلى ذلك عندما قال :

"وما امتازت به مطبوعات المستشرقين أن عنوا بوضع الفهارس المرشدة للقارئ أتم عناية، في أغلب أحاجيمهم، وتفتتوا في أنواعها، مرتبة على حروف المعجم، فمن فهرس للأعلام، ومن فهرس للشعراء، ومن فهرس للقبائل، ومن فهرس للأسانيد، ومن

^١ ولد ذكر هذه الفصول النفيسة من كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح واستغرقت من صفحة ٤٢-٤٣ ، انظر في كل ما تقدم مقدمة لكتاب "جامع الترمذ" ص ٤٢-٤٣

^٢ مقدمة كتابه "الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث" ص ٨.

فهرس للآيات القرآنية، ومن فهرس للأنفاظ النبوية، ومن فهرس للمسائل العلمية: على اختلاف مناحي الكتب التي تعمل لها الفهارس، واختلاف علومها.

وهذا عمل قيم جليل، لا يدرك خطره وفائته إلا من ابتعلي بالعناء في البحث والمراجعة.

وأما دور الطباعة القديمة عندنا — وفي مقدمتها مطبعة بولاق — فلم يُعن مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ... مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة ..

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف، والفالهارس: مفاتيح الكتب وللمستشرقين الفضل الأول في تطبيقه على المطبوعات العربية، أعادهم على ذلك وجود المطبع.

وهذا الاعتراف يدل على إنصاف الشيخ رحمه الله ، ولكن ما وجه إنكاره؟ هذا ما بينه قوله : "وكما اغتر الناس بصناعة المستشرقين في التصحيح اغتروا بصناعتهم في الفهارس، بل كانوا أشد بهم اغتراراً، وأكثر لهم خنواعاً وخضوعاً، ووقع في وهمهم اليقين بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية ، بل ظروا أن أنواع المعاجم

وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث ، وهي قواعد هذا الفن ، وحققوها بأقصى ما في الوعي الإنساني ، احتياطاً لديهم ، فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإيات التاريخي وأعلاها وأدقها ، وإن أعرض عنها – في هذه العصور المتأخرة – كثير من الناس، وتحامواها بغير علم منهم ولا بينة ، وقد هم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية ، فقد هم علماء اللغة ، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم؛ فاجهدوا في روایة كل نقل في علومهم ياسناده، كما تراه في كتب المتقدمين السابقين، وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثيق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل .

أما أهم أعماله التي بروزت في هذا المجال فهي :

- ١ . اهتمامه بطبع كتاب "الله السيوطي في علوم الحديث" طباعة متنفسة، مع شرحها شرعاً يقربها من الأذهان، لتكون أدعى للحفظ والفهم .
- ٢ . انتهى من تأليف هذا الشرح في سنة ١٩٣٤م، وقال في خاتمة هذا الشرح :

"هذه تعليقات من رأس القلم على ألفية المصطلح للحافظ السيوطي رحمه الله ... ولعلها أن تكون تمهدًا لجمع كتاب واف في علوم الحديث وتحقيق مسائل الاستطلاع...".

- ٣ . اهتمامه بتحقيق كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي رحمه الله تعالى . وهذا الكتاب وإن كان يتحدث عن قواعد تفسير النصوص، وطريقة الاستباط منها، الذي يسمى بعلم "أصول الفقه" إلا أنه احتوى على قواعد مهمة في علوم الحديث، وبيان طرائق المحدثين في توثيق النص النبوي، والدفاع عن السنة النبوية من طوائف كانت ترفض العمل بكثير من الأحاديث بحجج واهية ، يقول الدكتور الطناحي في معرض حديثه عن أهمية ظهور كتاب "الرسالة" في تلك الفترة: "لقد

وأنت ترى معي أن الشيخ الجليل أراد من تحقيقه لهذا الكتاب أن يعالج أكثر التحديات التي أشرنا إليها، وقد نجح في تحقيق ما أراد وما يدل على ذلك : ما علقه رحمة الله على نصوص مهمة لها تعلق بعلوم الحديث من كلام الإمام الشافعي رحمة الله تعالى في "الرسالة" بقوله :

" ومن فقه كلام الشافعي في هذا الباب، وجد أنه جمع كل القواعد الصحيحة لعلوم الحديث (المصطلح)، وأنه أول من أبان عنها إبابة واضحة، وأقوى من نصر الحديث، واحتج لوجوب العمل به، وتصدى للرد على مخالفيه ، وقد صدق أهل مكة وبرروا إذ سموه (ناصر السنة) رضي الله عنه ". وقد كان عمله هذا من أعظم الخدمات التي قدمت للسنة المطهرة في القرن الرابع عشر الهجري من حيث الدفع عنها، كما كان له أثر بعيد في النهضة الحديثية المعاصرة.

٣ . اهتمامه بشرح كتاب "اختصار علوم الحديث" للحافظ ابن كثير . الذي سماه "بائع الحديث".

كان ظهور "الرسالة" للإمام الشافعي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر سنة ١٩٣٩ ميلادياً يبدأ مرحلة جديدة من النشر العلمي للتراث المستكملاً لكل أسباب التوثيق والتحقيق ..

وقد جرى الشيخ في تحقيق "الرسالة" على أعدل المناهج وأقومها من حيث التبيه الشديد لما بين النسخ من فروق، وإضافات الساخ فيما خفي ودق، وربط كلام الشافعي – رحمة الله – في هذا الكتاب بكتبه الأخرى، وتوثيق النقول، وتحوير المسائل، والعنابة الفائقة بالضبط، وصنع الفهارات الفنية التي شملت آيات القرآن الكريم، وأبواب الكتاب على ترتيبها، والأعلام، والأماكن، والأشياء من حيوان ونبات ومعدن ونحو ذلك، والفردات المفسرة في الكتاب، والفوائد اللغوية المستبطة منه، ومواضيع الكتاب، ومسائله في الأصول والحديث والفقه على حروف المعجم.

ولكن أهم أنواع هذه الفهارات التي نشرها الشيخ الجليل فهرس الفوائد اللغوية لكون الشافعي حجة في اللغة .^١

^١) مقدمة كتابه "بائع الحديث" ص ٧

شعب افتياه لهذا الكتاب:

اختير الشيخ أحد شاكر من قبل الأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر (ت ١٩٤٥م) ليكون عضواً في لجنة المناهج في علوم التفسير والحديث، للمعاهد الدينية، فكان مما اختارته في علم مصطلح الحديث هذا الكتاب وقررت دراسته كله في كلية أصول الدين، ودراسة بعض أنواعه في كلية الشريعة ونظرها حاجة الطلاب إليه، فقد قام بطبعه مع تصحيحه والتعليق عليه، وما إن ظهر الكتاب بشرح الشيخ إلا وأصبح مقرراً في كثير من المعاهد الشرعية، وأقبل عليه أهل العلم يقرؤنه في مجالسهم، ويقررون أبحاثه على طلابهم^(١)، ويستشهدون بأقوال الشيخ، وترجماته في كتبهم^(٢).

ولعل اهتمام الشيخ بكتب علوم الحديث هي التي دفعت كثيراً من الباحثين

للعناية بهذا الجانب، بل قد ظهر ذلك جلياً في اهتمامات تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله فقد اهتم بصنفات علوم الحديث أيما اهتمام، ونشر كثيراً منها ، مع العناية التامة بالتصحيح، والضبط ، والإتقان ، والفهارس المتوعة. ٤. ومن مظاهر الجانب العلمي في دفاع الشيخ رحمه الله عن السنة المطهرة، والتراث الإسلامي: إظهاره سبق علماء المسلمين، ولا سيما المحدثين منهم إلى وضع قواعد تصحيح الكتب، ووضع المعاجم والفهارس قبل المستشرقين بقرون، تجد ذلك في مقدمات كتبه التي طبعها.

ثانياً: جهده العملي في الدفاع عن السنة المطهرة، وأثر ذلك في النهضة الحديثية المعاصرة.

الدارس لأعمال الشيخ أحد شاكر يجد أنه رحمه الله لم يكتف ببيان الجوابات العلمية في الرد على المستشرقين، وإن شاعرهم من أبناء جلدتنا بل انتقل إلى الجانب العملي، فطبق منهجه العلمي الذي رضيه تطبيقاً تاماً في كل أعماله العلمية التي نمض بها، وقد ظهر ذلك واضحاً في تحقيقه لمسند الإمام أحد بن حنبل رحمه الله، وهذا سوف أفرد الحديث عنه.

تكون له فهارس وافية متقدمة علمية وللفظية..^(١)

وكان مما شجعه على هذا العمل كلمة الحافظ الذهبي عندما قال: "فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض هذا الديوان السامي من يخدمه ويوب عليه، ويتكلم على رجاله، ويرتب هيته ووضعه، فإنه محتوا على أكثر الحديث النبي، وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه".^(٢)

قال رحمه الله: "إني أرجو أن تكون دعوة الذهبي أجيئت بما صنعت".^(٣)

معالم خطته في تحقيق المسند:

أما معالم خطته فيما كتبنا تحديدها في

عدة نقاط وهي:

١٠ البحث عن عدة نسخ من المسند لاعتمادها في التصحيف والضبط.

٢٠ ضبط النص، وترقيمها، وشرحها.

٣٠ وضع فهارس لفظية وعلمية له.

والفهارس اللفظية: تشتمل على

فهرس للصحاباة مرتب على حروف المعجم، وفهرس الجرح والتعديل، وهو

^(١) مقدمته لمسند الإمام أحد بن حنبل ٧/١

^(٢) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحد" لابن الجزري ٤٤/١ من طبعة المسند بتحقيق الشيخ أحد شاكر.

^(٣) مقدمته لمسند أحد ١٤/١

الشيخ أحد شاكر ومسند الإمام أحمد بن حنبل:

يعد مسند الإمام أحد من أهم أعماله العلمية التي عمل عليها، إذ إنه نشر ثمسي الكتاب في (١٥) مجلداً، وبلغت الأحاديث التي ضبطها وحققتها (٨١٠) حدث من أصل (٢٧٦٤٧) حدثاً.

وقد ابتدأت علاقة الشيخ أحد شاكر مع مسند الإمام أحد في أوائل شبابه، منذ أن وجده في مكتبة والده، فوجده بحراً لا ساحل له لكونه مرتبأ على مسانيد الصحابة فلا يكاد يفيد منه إلا من حفظه.

قال رحمه الله: "فتحت به وشغلت، ورأيت أن خير ما تخدم به علوم الحديث أن يوفق رجل لتقرير هذا المسند الأعظم للناس، حق تعم فائدته، وحق يكون للناس إماماً، وتنبأت أن أكون ذلك الرجل.

فكان هذا المقصود أمنية حياته، وغاية هي، سنتين طويلة، أن أقرب هذا المسند للناس، حق وفقني الله منذ أكثر من خمسة عشر عاماً إلى ما أريد، على النحو الذي أريد، أن يكون المسند بين أيدي العلماء والمتعلمين كما هو، كما ألفه مؤلفه، وأن

فهرس للرواة الذين تكلم عليهم الإمام أحمد أو ابنه، وفهرس للأعلام التي تذكر في متن الحديث، وفهرس للأماكن كذلك، وفهرس لغريب الحديث، أي للألفاظ اللغوية التي تحتاج إلى شرح.

وأما الفهارس العملية: فهي الأصل لهذا العمل العظيم.

وقد قصد من هذه الفهارس أن يسر للباحث ما يريده من الأحاديث في أي باب من أبواب العلم.^١

قال رحمه الله: " وقد قرأت من أجل هذا الفهرس كل فهارس كتب السنة، وكتب الفقه، وكتب السير، وكتب الأخلاق، التي يسر لي الحصول عليها، ثم ضمت كل شبه إلى شبهه، وكل شكل إلى شكله، وتحيرت في ترتيبها أقرب الطرق إلى عقل الحديث والفقية، وكلما رأيت باباً فيه شيء من العموم كثُرت أرقام أحاديثه، واجتهدت في تقسيمه إلى معانٍ فرعية، ليحصر أقرب المعاني إلى بعضها في أرقام يسهل على القارئ الرجوع إليها .."^٢

^٣ مقدمته لمسند أحمد ١٢/١٢.

^٤ المصدر السابق ١٢/١، ومع تسلیمنا للجهد الذي بذله الشيخ رحمه الله، إلا أن المختصين بعلم الحديث أخذوا على الشيخ رحمه الله تسامله في الحكم على بعض أحاديث المسند. قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة تحقيقه لمسند الإمام أحمد ١٤٨/١: "ومع شهادة غير واحد من أهل

والتفقه فيه، وعلى فقه السنة والعلم بها، وكانت لنا في مدارستها مجالس، وكانت أعراض عليه ما أعمل في خدمة هذا الديوان الأعظم، فكان يخشى، ويستهض همتي، فاستشرته مراراً في الإقدام على الكلام على الأحاديث من جهة الصحة والضعف فكان لا يفي أن يرغبي في ذلك، ويحملني على الإقدام عليه، بعد التوكّل والاعتماد على الله، حتى شرح الله صدرى لهذا العمل، فأقدمت واستعنت بالله، والحمد لله على التوفيق".^٣، إلا أنه رحمة الله لم يتلزم في الكلام على الأحاديث أن يخرجها كلها، وعلل ذلك بأنه أمر يطول جداً، وإنما جعل همته أن يبين الحديث، فإن كان صحيحاً ذكر ذلك، وإن كان ضعيفاً بين سبب الضعف، وإن كان في سنته رجل مختلف في توثيقه وتضعيفه، اجتهد رأيه على ما وسعه علمه، وذكر ما يراه.^٤

المثال: الحافظ ابن كثير^١، والحافظ العراقي^٢، وقد رجح أحمد شاكر هذا القول وقال عنه: وهو الصواب وعليه فمن الناحية النظرية هو من يرى الحكم على الحديث صحة وضعاً، ولكن من الناحية العملية كان متربداً إلى أن شرح الله صدره لذلك فطبقه عملياً على أحاديث مسند الإمام أحمد. وقد حدثنا عن تجربته تلك فقال: "وكنت أفكراً في تتبع أحاديثه كلها، وتمييز صحيحتها من ضعيفها، ثم أخشاً الإقدام على ما قد أغتر به، ثم - كما يقول علماء أطفي غير أهل له، ثم - " أقدم رجلاً وأؤخر البلاغة - " وكان معنا - في مدينة الزقازيق أخرى"، وكان معنا - في مدينة الزقازيق عاصمة مديرية الشرقية، حين كنت قاضياً بالمحاكم الشرعية فيها - شاب من الرجال الصالحين المتقين، هو صديقي الدكتور السيد أحمد الشريف رحمة الله، وكان - على أنه تعلم الطب في أوربة، في ألمانيا - من كبار الزاهدين الخائفين من الله، يقوم الليل، ويقبل على قراءة القرآن

^١ في كتابه "اختصار علوم الحديث" انظر:

بائع الحديث" ص

^٢ في كتابه "شرح الألفية" ٦٧/١، وقال: وهو الذي عليه عمل أهل الحديث.

ولكن مما يؤسف له أن وفاة الشيخ أحمد شاكر حالت بينه وبين ما يريد، فلم يكمل تحقيق الكتاب، ولم نر هذه الفهارس التي وضع خطتها، وبدأ العمل بها.

٤٠ الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضييفاً حسب قواعد المحدثين: قضية تصحيح الأحاديث، وتضييفها من الأمور التي وقع الخلاف فيها، فقد ذهب ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث"^٣ إلى أنه قد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، ومنع - بناء على هذا - من الجزم بصحة حديث لم مجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، بينما ذهب الإمام النووي^٤ إلى جواز ذلك لمن تمكن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث ، بعد الفحص عن إسناده وعلله، وتابعه على هذا الجواز غير واحد من المحدثين، ومنهم على سبيل

^٣ ص ١٧، وانظر ما علقه الدكتور نور الدين عن فإنه مهم.

^٤ في كتابه "القريب" انظر شرحه "تدبر الرواية" ١٤٣/١ لما بعدها.

^١ انظر المصدر السابق ١٢/٩ - ٨/١٠

^٢ المصدر السابق ١١/١

٥، شرح الأحاديث :
الدارس لمسند الإمام أحمد بتحقيق
الشيخ أحمد شاكر يجد أن الشيخ رحمه الله
كان متوجهاً إلى خدمة المسند من حيث
تصحيح النص النبوي ، وضبطه ،
وترقيمه ، مع التوجة إلى الفهارس اللفظية
والعلمية ، والحكم على الحديث صحة
وضعفاً حسب قواعد المحدثين ..
وكان يهدف من وراء ذلك مواجهة
التحديات التي كانت تحيط بالسنة

النبوية في عصر المؤلف إلا أنه رحمه الله لم
يقتصر على الجواب التي قدمناها رغم
أهميةها في مجال تحقيق النصوص ، والتطرق
من الأحاديث بل ذهب يشرح كثيراً من
الأحاديث لاسماها تلك التي تعالج
مشكلات علمية واجتماعية، وثقافية مما
يتعلق بالفرد والأسرة والمجتمع .
كما أنه لم يغفل الرد على كثير مما
أثاره المستشرقون في قضياتنا الإسلامية
، وأضرب على ذلك أمثلة تبين ما نحن
بصدده :

في تعليقه على حديث رقم (٧٢٤٤) تحدث عن تقليد كثير من المتعلمين
إلى مواجهة التحديات التي كانت تحيط
بالسنة المطهرة فتوثيقه للنص النبوي كان
يقصد الرد على من أنكر السنة ، ودعا إلى
علم الاحتجاج بها أو بما لا يناسب عقله
روهوا منها .

وفي شرحه لحديث (٤٦١٥) نقاش
قضية سفور المرأة ، وسفرها منفردة إلى
البلاد الأوربية والأمريكية .
وفي شرحه لحديث (٦٥١٣) نقاش
مسألة التشبه بالكافر في اللبس وفي الهيئة
والظهور .

وفي شرحه لحديث (١٩٢٤) نقاش
من يستنكر الأحاديث الصحيحة إذ كان
الحديث لا يعجبه ولا يوافق مزاجه

كحدث: لعن اليد بعد الأكل قبل
مسحها .
وفي شرحه لحديث (٤٦٨) نقاش
قضية سلطة الحاكم ، وحدود السمع
والطاعة له لاسيما في مجال القوانين المدنية
وغيرها التي طبقت في البلاد ومدى
الالتزام بها بتحقيق نفيس لكونه صدر عن
خير بالقضاء مارسه ثلاثين عاماً .
وفي شرحه لحديث (٧١٤١) دفع
عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله
عنه ودحض قول من يطعن في حفظه
رواياته .

إن جهد الشيخ العملي كان يهدف
إلى مواجهة التحديات التي كانت تحيط
بالسنة المطهرة فتوثيقه للنص النبوي كان
يقصد الرد على من أنكر السنة ، ودعا إلى
علم الاحتجاج بها أو بما لا يناسب عقله
روهوا منها .

فتحه باب تصحيح الأحاديث
وتضعيفها حسب قواعد المحدثين هو رد
على من أراد تحكيم العقل في عملية
التصحيح والتضعيف بعيداً عن القواعد
العملية التي وضعها المحدثون .

وعناته بصناعة تصحيح
الكتب ، ودعوه إلى العناية بصناعة
الفهارس هي إفهام النبهرين بالمستشرقين

أن علماء المسلمين هم السابعون إلى مثل
هذه الأعمال ، وهم القادرون على تطوير
هذه المناهج بما يخدم الكتاب أكثر مما
يخدمه المستشرقون الذين عرفوا بضبط
النص ، وتصحيح الكتاب ولكن تعليقاتهم
كانت مجازاً للتضليل ، ودراساتهم
كانت تعج بالأباطيل نتيجة أهوائهم
الشخصية ، واتجاهاتهم الدينية .

كما أن حسن الطاعة ، وجبار
الإخراج مع ما تقدم من عنابة بالنصر
النبي ، وبكتب الحديث عامة مما عمل
على إخراجه كان يهدف من وراء ذلك
أن يوجه أنظار المسلمين إلى الاشتغال
بالسنة النبوية بعد أن أغروا عنها إما
جهلاً بفائدتها وإما عجزاً عن المراجعة في
كتبها .

وفي هذا الصدد يقول رحمه الله :
وطالما فكرت في نشر المسند بين
الناس ، على النحو الذي صنعت
ووضعت ، شغفاً بالنهضة الحديثية المعاصرة
وأهلها ، وحرصاً على إذاعة فائدة هذا
الكتاب الذي جعله مؤلفه للناس
إماماً ، وخشيته أن يضيع هذا العمل الذي لم
أسبق إليه ، والذي أعتقد أنه سيكون إن
شاء الله من أكبر المرغبات لأهل هذا
العصر في دراسة الحديث ، وأنه سيكون

العلم يبلغه - رحمه الله - في معرفة حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم روایة ودرایة
، مبلغاً لم يجده أحد به من معاصريه من يتحل
صناعة الحديث ، فإنه رحمه الله قد تساهل في
الحكم على بعض أحاديث " المسند ". ثم دلل
على قوله بالأمثلة فراجع إليه إن شئت ١٤٨/١
— ١٥٢ —

مع تأكيد الشيخ شعيب بأن هذه الملاحظات
التي أخذها على الشيخ أحمد شاكر لا تنقص من
قدرها ، ولا تغض من قيمتها ، ولا تزيله عن رتبة
الرفيعة في هذه الفن ، لأن تصحيح الحديث
وتضعيقه مسألة اتجاهية ونظيرية مختلف فيها
الأنظار بين أهل العلم كاختلاف الفقهاء في
السائلات الاجتهادية .. بل إن الشيخ شعيب يعده
رائد نشر نصوص الحديث النبوي الشريف في
هذا العصر ، وتحقيقها على هذا النحو الذي تابعه
عليه غير واحد من المختصين بهذا الفن .

مفتاحاً جمِيعَ كُتبِ السنَةِ لِمَنْ وَفَقَهُ اللَّهُ،
وَسُعِيتَ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ جَهْدِي سَنِينَ
كَثِيرَة، حَتَّى كَدَتْ أَيَّاسُ مِنْ طَبَعِهِ، إِلَى أَنْ
وَفَقَتْ إِلَى الْإِتْفَاقِ مَعَ "دارِ الْعِلْمَ" عَلَى
طَبَعِهِ، وَهِيَ مِنْ أَكْبَرِ دُورِ النَّشْرِ فِي
الْقَاهِرَةِ، وَأَوْتَقْهَا، وَأَشَدَّهَا إِتقَانًا" ١.

أثر جهده العلمي في النهضة الحديثة
المعاصرة

إنَّ أَعْمَالَ الشِّيخِ أَحْمَدَ شَاكِرَ لَا سِيمَا
فِيمَا يَخْتَصُ بِالْحَدِيثِ الْبَوِيِّ الشَّرِيفِ
كَانَتْ مِنْ أَكْبَرِ الْمُرْغَبَاتِ لِأَهْلِ عَصْرِهِ فِي
دِرَاسَةِ الْحَدِيثِ، وَصَدَقَ حَدِيثُ الشِّيخِ
فِيمَا تَوَقَّعَهُ، فَمَا إِنْ ظَهَرَ مَسْنَدُ أَحْمَدَ ابْنَ
حَنْبَلَ، وَكَانَ يَظْهُرُ تَبَاعَاعَلِيًّا شَكْلَ أَجْزَاءِ
يَا خَرَاجِ عَلْمِيٍّ، اتَّبَعَ فِي طَبَاعَتِهِ أَفْضَلَ
الْأَسَالِيبِ، مَعَ الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ صَحَّة
وَضَعْفًا إِلَّا وَبِدَا الْعُلَمَاءُ وَالْمُدَارِسُونَ يَقْبِلُونَ
عَلَيْهِ، وَيَتَأثِرُونَ بِمَنْهَجِهِ.

وَقَدْ صَرَحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُخْتَصِّينَ
بِالْحَدِيثِ الْبَوِيِّ بِأَنَّهُ رَائِدُ نَشْرِ نَصْوصِ
الْحَدِيثِ الْبَوِيِّ الشَّرِيفِ فِي هَذَا
الْعَصْرِ، عَلَى تَحْوِيلِهِ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ
الْمُخْتَصِّينَ بِهَذَا الْفَنِّ، وَقَدْ تَقدَّمَتْ
نَصْوصُهُمْ عَنْ الْكَلَامِ عَلَى مَكَانَةِ الشِّيخِ
بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

إِنْ مَنْهَجَ الشِّيخِ أَحْمَدَ شَاكِرَ فِي
خَدْمَةِ السَّنَةِ كَانَ لَهُ أَثْرٌ كَبِيرٌ فِي النَّهْضَةِ
الْمُعاصرَةِ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ جَلِيلًا فِي
أَعْمَالِ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ
الْمُعاصرِينَ، يَأْتِي فِي مَقْدِمَتِهِ : أَعْمَالُ الشِّيخِ
نَاصِرِ الْأَلْبَانِيِّ، وَالشِّيخِ عَبْدِ الْقَادِرِ
الْأَرْنُوْطِ رَحْمَهُ اللَّهُ، وَأَعْمَالُ الشِّيخِ
شَعِيبِ الْأَرْنُوْطِ حَفَظُهُ اللَّهُ الَّذِي قَامَ
بِإِكْمَالِ مَا بَدَأَهُ الشِّيخُ فَحَقَّ صَحِّحُ ابْنِ
جَانِ، وَمَسْنَدُ الْإِمامِ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُمَا مِنَ
كُبُّ الْحَدِيثِ الْبَوِيِّ الشَّرِيفِ حَسِّ
أَرْقَى الْمَناهِجِ الْعُلْمَيَّةِ فِي التَّصْبِحِ
وَالْتَّحْقِيقِ وَالتَّخْرِيجِ، وَجُودَةِ الطَّبَاعَةِ.
كَمَا ظَهَرَ فِي أَقْسَامِ الْدِرَاسَاتِ
الْمُعاصرَةِ الْعُلْيَا فِي الجَامِعَاتِ .

وَأَمَّا اهْتِمَامُهُ بِتَقْرِيبِ كُتبِ السَّنَةِ بَيْنِ
يَدِيِ الْأَمَّةِ بِطَبَاعَةِ مَتَقْنَةٍ، وَإِخْرَاجِ عَلْمِيٍّ
فَقَدْ ظَهَرَ فِي أَعْمَالِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَقدَّمُوا
بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِمْ، وَفِي إِقْبَالِ الْمُؤْسَسَاتِ
الْعُلْمَيَّةِ الْفَرْدَيَّةِ، وَالرَّسِّمِيَّةِ، وَدُورِ النَّشْرِ.
إِنَّ ابْرَازَ مَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَوْثِيقِ
الْمَصْنُوقِ النَّبِيِّ عَلْمِيًّا وَعَمَلِيًّا — وَالَّذِي
كَانَ الشِّيخُ أَحْمَدُ رَوَادُهُ — كَانَ لَهُ أَثْرٌ
كَبِيرٌ فِي عُودَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْعِنَايَةِ بِالسَّنَةِ
الْنَّبِيَّةِ، وَالْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا فِي حِيَاتِهِ
الْمُعاصرَةِ.

المطلب الثالث:

بعض آرائه في مراتب العدويه
مراتبه الجرح والتعديل أنموطاً.

تمهيد:

لِلْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ الْأَفْلَاظُ يَرَادُ مِنْهَا
مَعْرِفَةُ حَالِ الرَّاوِيِّ عَنْ الْمُحَدِّثَيْنَ مَا يَقْتَضِي
قِبْلَةُ رَوْيَتِهِ أَوْ رَدِّهَا، أَوْ تَرجِيحُهَا عَلَى
رَوْيَةِ غَيْرِهِ عَنْدِ التَّعَارُضِ، وَصَدَرَتْ مِنْهُمْ
هَذِهِ الْأَلْفَاظُ قَبْلَ تَوْجِيدِ الْمُصْطَلحَاتِ
الْمُعاصرَةِ وَاسْتِفْرَارُهَا الَّتِي يُمْكِنُ تَحْدِيدُهُ
تَقْرِيبًا بِالْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمُهْجَرِيِّ وَمَا بَعْدِهِ.

وَقَدْ رَتَبَهَا وَنَسَقَهَا الْمُحَافَظُ ابْنُ أَبِي
حَاتِمَ فِي كِتَابِهِ "الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ" ثُمَّ
نَسَقَهَا الْمُتَّاخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ
وَمَا بَعْدِهِ فِي مَرَاتِبِ مُتَجَانِسَةٍ
لِلْتَّعْدِيلِ، وَمَرَاتِبِ مُتَجَانِسَةٍ لِلتَّجْرِيجِ.

وَمِنْ هُؤُلَاءِ : الْإِمَامُ ابْنُ الصَّالِحِ فِي
كِتَابِهِ "عِلْمُ الْحَدِيثِ" وَالْذَّهِبِيُّ فِي مَقْدِمَةِ
"مِيزَانِ الْاعْتِدَالِ" ، وَالْمُحَافَظُ الْعَرَقِيُّ فِي
"شَرْحِ الْأَلْفَيْهِ" ، وَالْمُحَافَظُ السَّخَاوِيُّ فِي
"فَتْحِ الْمُغْبَثِ" ، وَالسَّيُوطِيُّ فِي "تَدْرِيبِ
الْرَّاوِيِّ" وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ حَرَرُوهَا غَايَةَ
الْتَّعْرِيرِ، (١) وَحَكَمُوا عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ

^{١)} انظر تعليق الشِّيخِ عبدِ التَّعَالَى أَبُو عَوْدَةِ عَلَى
كتابِ الرُّفعِ وَالْكَمْلَى لِلْكَوَى ص ١٢٩

من حيث الاحتجاج والاستشهاد
والاعتبار.

أما الحافظ ابن حجر رحمه الله فإنه
عندما ألف كتابه "تقريب التهذيب"
اجتهد في ترتيب مراتب الجرح والتعديل
على طريقة رآها، تختلف بعض الشيء
المراتب التي ذكرت في كتب علوم
الحديث، وهذا أمر لا إنكار فيه إذ إن لكل
مؤلف منهجه وطريقته التي يرسّها لنفسه
حسب الكتاب الذي يصنفه.

أولاً: الشيخ أَحْمَدُ شَاكِرُ وَمَرَاتِبِ
الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ.

ولما أَلْفَ الشِّيخُ أَحْمَدَ شَاكِرَ كِتَابَهُ
الْبَاعِثُ الْحَثِيثُ شَرْحُ اخْتِصارِ عِلْمِ
الْحَدِيثِ" لِلْمُحَافَظِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَوَصَّلَ إِلَى
مَبْحَثِ "مَرَاتِبِ الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ" نَقْلَ فِي
شَرْحِهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَافَظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي
مَقْدِمَةِ كِتَابِهِ "تقريب التهذيب" فَقَالَ:
وَهِيَ إِنْتَا عَشْرَةَ مَرْتَبَةٍ :
١٠ الصَّحَاةِ.

٢٠ مِنْ أَكْدَ مِلْحَمَهُ بِأَفْعَلِ، كَأَوْنَقِ
النَّاسِ، أَوْ بِتَكْرَارِ الصَّفَةِ لِفَظًا، كَدَقَّةِ ثَقَةِ، أَوْ
مَعْنَى كَثْفَةِ حَافِظٍ.

٣٠ مِنْ أَفْرَدِ بَصْفَةٍ : كَثْفَةِ، أَوْ
مَتَقْنَ، أَوْ ثَبَتَ.

٤٠ من قصر عما قبله قليلاً: كصدق، أو لا يأس به، أو ليس به يأس.
٥٠ من قصر عن ذلك قليلاً: كصدق شيء الحفظ، أو صدق لهم، أو له أوهام، أو يخطيء، أو تغير بأخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع بدعة كالتشيع، والقدر، والتضليل، والإرجاء، والتجهم.

٦٠ من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ويشار إليه بقبول حيث يتبع، وإنما فلين الحديث.

٧٠ من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، ويشار إليه بمستور أو مجھول الحال.

٨٠ من لم يوجد فيه توثيق معتبر، وجاء فيه تضييف وإن لم يبين، والإشارة إليه: ضعيف.

٩٠ من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، ويقال فيه: مجھول.

١٠ من لم يوثق أبنته، وضعف مع ذلك بقادح، ويقال فيه: متراك، أو متراك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

١١ من اتهم بالكذب، ويقال فيه: متهم، ومتهم بالكذب.

وق، سرد أدلة على قوله المذكور آنفاً، ثم أضاف قائلاً: "هذا ما بدا لي من ملاحظات حول هذه المراتب، وخاصة حول اعتبارها أحکاماً عامة كما هو شائع ذائع لدى كثيرين وكثيرين من أهل زماننا، فلم يعودوا يلتقطون إلى سواه".

الملاحظة الثانية : وأما الملاحظة الثانية التي لاحظها بعض المختصين بدراسة الحديث النبوى الشريف فهي : حكمه على المراتب التي ذكرها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من حيث الصحة والضعف .

قال الدكتور وليد العائى رحمه الله تعالى:

"وعندما وضع الشيخ العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - كتاب "الباعث الحديث" تعرّض لبيان أحکام هذه المراتب عند ابن حجر، واعتمدت أحکام الشيخ أحمد شاكر هذه، وانتشرت بين صفوف الباحثين، وتناقلوها في رسائلهم ،

) انظر الدراسة المأذعة التي قدمها بين يدي تحقيق كتاب "تقريب التهذيب" ولد استغرق القضية التي أشرت إليها آنفاً من صفحة ٤٥-٥١ وذكر فيها أدلة على وهم ما ذهب إليه الشيخ أحد شاكر في هذا الموضوع الخطير.

كتابه "التقريب" هي خاصة بكتابه المذكور، وليس هي لمراتب الجرح والتعديل مطلقاً في كل كتاب.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله :

"هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر في فاتحة كتابه "تقريب التهذيب" مراتب الجرح والتعديل إلى التي عشرة مرتبة، ولكن يبدو للمتأمل في كلامه أن هذه المراتب مرتبطة بما ساقه في كتابه فقط، وأنما اصطلاح له فيه، وليس هي لمراتب الجرح والتعديل مطلقاً في كل كتاب، كما فهمه شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في تعليقه على "الباعث الحديث" ص ١١٧ فوهم ...".

وقال الشيخ محمد عوامة:

"إن الأستاذ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أخذ كلام الحافظ هذا كله، وذكره في "الباعث الحديث" على أن مراتبه مراتب عامة للجرح والتعديل، وهذه غفلة منه... وترتيب المصنف هذا خاص بكتابه "التقريب" لا ترتيب عام ..."

) في تعليقه على كتاب "الرفع والتمكيل في الجرح والتعديل" للإمام المكوي ص ١٨٤، وقد ساق بعض الأدلة على قوله فانظرها ثمت .

١٢. من أطلق عليه اسم الكتاب والوضع : كذب، أو وضع، أو يضع، أو ما أكذب، ونحوها. أ. هـ ملخصاً .

ولم يكشف بذلك بل ذهب ليحكم على هذه المراتب بقوله:

والدرجات من بعد الصحابة: لما كان من الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين. وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية ، وهو الذي يحسنه الترمذى، ويُسْكَنَ عليه أبو داود. وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ، ويضرير حسنة غيره.

وما كان من السابعة إلى آخرها لضعف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع".

ثانياً: موقف أهل العلم من صنيع الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى.

وكان للمختصين بعلم الحديث على صنيع الشيخ ملاحظتان:

الملاحظة الأولى : أن هذه المراتب التي ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمته

الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يظهر تباعاً على شكل أجزاء بخارج علمي اتبع في طباعته أفضل الأساليب العلمية، مع الحكم على الأحاديث صحة وضفاعة. وبدأ العلماء والدارسون يقبلون عليه، ويتأثرون بمنهجه.

وقد عاجل بذلك انصراف الكثيرين عن دراسة السنة النبوية من مصادرها الأصلية بسبب صعوبة البحث فيها، وعدم وجود طبعات متقدمة من هذه المصادر حسب مقتضيات العصر.

٢ - مواجهة انبهار عدد من الدارسين بأعمال علمية ظهرت لبعض المستشرقين مطبوعة بأسلوب علمي، واهتمام بالفالهارس، فكان موقف الشيخ موقعاً منصفاً في الثناء على هذه الأعمال، وفي الوقت نفسه إظهار جهود علماء الحديث، وسبقهم إلى العناية التامة بضبط النصوص، واهتمامهم بالفهرسة المنظمة في وقت مبكر جداً من تاريخهم العلمي.

٣ - انصراف كثير من الدارسين عن منهج المحدثين في التمييز بين الحديث الصحيح والضعيف، ومن ثم شيع الأحاديث الضعيفة والموضوعة في المجتمع الإسلامي نتيجة ذلك. وظهور فئة تدعو

نتائج البحث

أثبت البحث أن الشيخ أحمد شاكر كان غيراً على دينه، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت له جهود مشكورة في النهضة الحديثية المعاصرة، وقد تجلى ذلك في:

أولاً : مواجهة التحديات التي كانت تحيط بها، نجملها فيما يأتي:

١- ظهور آراء من قبل بعض المستشرقين تابعهم عليها بعض الدارسين المبهرين بهم من أبناء جلدتنا : تشكك في توثيق النص النبوي، وترتباً في منهج المحدثين مما يستدعي الكشف عن حقيقته، وبيان أهميته في فحص الأخبار ، وكان جهد الشيخ في مواجهة هذا التحدى يتمثل في التجاهين:

أ. علمي : عن طريق الاهتمام بمصنفات علوم الحديث ، وقد قام بشرح كتابين هما :

شرح ألفية الحديث للسيوطى، وشرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير سماه: " الباعث الحديث ".

ب. عملي : فقد طبق الشيخ منهج المحدثين عملياً من خلال عنایته بمصادر السنة الأصلية، ويأتي في مقدمتها : مسند

على طلابه ، بل حالف أحکامه هذه مخالفات عريضة".^١

وقد مختلف مع الشيخ ولد العائى في بعض ما قرره إلا أن أصل الفكرة في مناقشة الشيخ أحمد شاكر، جديرة بالاهتمام؛ لأنها اعتمدت من قبل كثير من الدارسين في مجال الحديث النبوي الشريف.

وعلى كل فإن اجتهد الشیخ احمد شاکر في أمر مراتب التعديل والتجریع - من حيث تعمیم ما ذکرہ الحافظ ابن حجر في مقدمة کتابه " التقریب " على كل کتاب، وهو خاص بكتابه، والحكم على هذه المراتب - إنما هو مغمور في بحر حسنته، ولا يقلل من أثره في النهضة الحديثية المعاصرة ، وإنما أشرت إلى اجتهد الشیخ في هذه القضية ، لبالغ أهمیته وخطرها في الدراسات الحديثة المعاصرة.

ونحقیقاتهم خاصة وقد أقره عليها بعض الفضلاء المشغلين بهذا الفن".^٢

وبذلك أصبح المعمول على ما قاله الشيخ في " الباعث " في الحكم على أسانيد الأحاديث، وأخضعت الأسانيد لهذا القانون، حتى ولو كانت معتمدة عند أصحاب " الصحيح "، وعلى هذا القانون حققت رسائل جامعية وغير جامعية، وأجيزة الرسائل، وأقرت الأحكام . وقضى الأمر، ولا حول ولا قوة إلا بالله . إن الأحكام التي أصدرها الشيخ أحمد شاکر - رحمة الله عليه - وأقر عنها ، لم تكن قائمة على دراسة حدیثیة جادة، ولا على استقراء يؤهل لإصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة.

وأول رجل عالم لم يقتنع بما قاله الشيخ في الباعث هو الشيخ شاکر نفسه ... فهو نفسه لم يتلزم بما قال، ولا بما ألقى

^١ يعني بذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمة الله . فقد قال في تعليقه على كتاب " قواعد في علوم الحديث " للعلامة ظفر البهانوي رحمة الله ص ٢٤٦ بعد أن نقل أحكام الشيخ أحمد شاکر على هذه المراتب: وهو تبيين سديد للغاية والله أعلم.

- "الرسالة" للإمام الشافعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- "الرفع والتمكيل في الجرح والتعديل" للإمام محمد عبد الحفيظ الكوفي، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦/٦، ٢٠٠٠م-١٤٢١هـ.
- "شرح ألفية الحديث" للحافظ العراقي - دار الكتب العلمية - بيروت
- "الشيخ على الخفيف الفقيه المجدد" ، للكتور محمد عثمان شبير، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.
- "الشيخ طاهر الجزائري رائد التجديد الديني في بلاد الشام في العصر الحديث" لخازم زكريا محيي الدين، دار القلم ، دمشق ، ط١.
- "الصبح السافر في حياة العلامة أحمد شاكر" لرجب بن عبد المقصود ، مكتبة ابن كثير ، الكويت ، ط١، ١٩٩٤م.
- "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان" لعلاء الدين علي الفارسي، بتحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٩٩٧م.

المصادر والمراجع

- "ألفية السيوطي في علم الحديث" بتصحيح وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعرفة - بيروت.
- "أعلام التراث في العصر الحديث" ، محمود الأرناؤوط ، ط١/١ ، دار ابن العماد - بيروت ، م٢٠٠١.
- "الأعلام" خير الدين الزركلي، ط٦/٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٤م.
- "الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث" للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، دار التراث ، القاهرة ، ط٣/٣، ١٩٧٩م.
- "تدريب الرواوي شرح تقريب النواوي" للإمام جلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية - بيروت .
- "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، بتحقيق محمد عوادة، دار ابن حزم
- بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- "الجامع الصحيح" وهو سنن الترمذى، لأبي عيسى محمد بن عيسى تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة .

إلى تحكيم العقل في قبول الحديث أو رفضه.

فكان دعوة الشيخ إلى فتح باب الاجتهاد في تصحيح الحديث وتضعيفه حسب قواعد المحدثين في ذلك ليتسنى للمسلم العمل بالحديث الصحيح ، والابتعاد عن الحديث الضعيف فضلاً عن الموضوع ، وللدليل على الذين يدعون إلى تحكيم العقل في قبول الحديث النبوى أو رفضه بعيداً عن منهج المحدثين.

ثانياً : إن منهج الشيخ أحمد شاكر في خدمة السنة كان له أثر كبير في النهضة الحديثية المعاصرة، فاهتمامه بتوثيق النص النبوى، وتطبيق منهج المحدثين في التمييز بين الصحيح والضعيف ظهر في أعمال كثير من علماء الحديث المعاصرين

كما ظهر في أقسام الدراسات الحديثية العليا في الجامعات.

وأما اهتمامه بكتب علوم الحديث فقد ظهر في إقبال الدارسين على تحقيق كتب علوم الحديث.

وأما اهتمامه بتأريخ كتب الحديث النبوى بين يدي الأمة بطباعة متقدمة ، وإخراج علمي فقد ظهر في أعمال العلماء الذين تقدمت الإشارة إليهم وفي

- "علوم الحديث" لابن الصلاح، بتحقيق نور الدين عتر، دار الفكر— دمشق، ١٩٨٦ م.
- "قواعد في علوم الحديث" لظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٥، ١٩٨٤ م.
- "المحدث شعيب الأرنؤوط" جوانب من سيرته، وجهوده في تحقيقتراث "للدكتور ابراهيم كوفحي" ، البشير، عمان، ط١، ٢٠٠٢ م.
- "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" ، للدكتور محمود الطناحي، مكتبة الشافعي، القاهرة.
- "المسند" للإمام أحمد بن حنبل، بتحقيق وشرح أحد محمد شاكر ، دار الحديث، المطبوعة في دبياجة كتاب "العمدة في الأحكام" للمقدسى، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
- "مقالة تعريفية بكتاب "مفتاح كنوز السنة" وضعه بالإنكليزية الدكتور أ.ي فنسنك . ونقله إلى العربية محمد فؤاد عبدالباقي، للأستاذ أحد محمد شاكر، دار الحديث . القاهرة : ط٣، ١٩٩٦ م.
- "معجم المفسرين" لعادل نجيب، مؤسسة نويهض ، بيروت.

في القرآن

موضعية

د. عبد الوهاب محمد عبد الله سليم
مدرس التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر

فرع كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية (الديبلوم)

إعداد

- مقالة بعنوان: "شرح مشكل الآثار" ، كلمة في الحق والكتاب لعمر القيام المشورة في مجلة الزهراء الأردنية الصادرة في جامعة آل البيت ، الأردن ، المجلد ٧، ١٩٩٥ م.

- مقالة بعنوان: "أبو الأشبال أحمد محمد شاكر: إمام أهل الحديث في عصره" محمد أولاد عتو، المشورة في مجلة الإمام المغربية، العدد الثالث ، ٢٠٠١ م.